No. 47860*

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and Algeria

Convention between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria on mutual legal assistance in criminal matters. London, 11 July 2006

Entry into force: *27 March 2007 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 27*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 22 October 2010*

No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et Algérie

Convention d'entraide judiciaire en matière pénale entre le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire. Londres, 11 juillet 2006

Entrée en vigueur : *27 mars 2007 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 27*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, 22 octobre 2010*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

إثباتا لذلك، وقع مفوضا الطرفين على هذه الاتفاقية.

حرر بلندن في..... من نسختين أصليتين باللغتين الإنجليزية والعربية ولكل منهما نفس القوة.

عن حكومـــة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	**عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطيـــة الشعبيـــة**
جـــون رايـــد	**الـــطيب بلعيـــز**
وزيـــر الداخليـــة	**وزير العدل، حافظ الأختام**

المادة 27

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من تبادل وثائق التصديق.

المادة 28

تعديل الاتفاقية ونقضها

1- يجوز للطرفين إدخال تعديلات على هذه الاتفاقية ويسري مفعول التعديلات بنفس شروط الاتفاقية.

2- يجوز لأي من الطرفين نقض هذه الاتفاقية.

3- يسري أثر هذا النقض بعد مضي ستة(6) أشهر من تاريخ تبليغ الطرف الآخر كتابيا بهذا القرار عبر الطريق الدبلوماسي.

4- تعالج الطلبات المقدمة قبل هذا الإشعار الكتابي أو التي تم تلقيها خلال ستة(6) أشهر من تبليغه طبقا لهذه الاتفاقية.

5- تسري هذه الاتفاقية إلى حين نقضها طبقا لهذه المادة.

أ- بالنسبة للمملكة المتحدة :

- على انجلترا، بلاد الغال، اسكتلندا وإيرلندا الشمالية و،

- على جزيرة المان، الجزر الأنجلونورماندية وأي إقليم آخر تخضع علاقاته الدولية لمسؤولية المملكة المتحدة، والتي بموجبها تم توسيع هذه الاتفاقية عن طريق تبادل المذكرات بين الأطراف مع مراعاة التعديلات المحتملة التي اتفقت الأطراف عليها وكذلك ليتمكن كل طرف من هذه الأطراف من نقضها بعد تبليغ الطرف الآخر بإشعار كتابي مسبق في ظرف ستة(6) أشهر بواسطة القناة الدبلوماسية.

ب- بالنسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 26

التصـــديـــق

يصدّق على هذه الاتفاقية طبقا للقواعد الدستورية لكل طرف.

المادة 23

اتفاقات أخرى

لا تتعارض هذه الاتفاقية مع وجود التزامات قائمة بين الطرفين بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أخرى وقعها الطرفان.

المادة 24

التشـــــــاور

يتم التشاور بين الطرفين فورا، بطلب من أحدهما، فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بشكل عام، أو فيما يتعلق بحالة خاصة.

المادة 25

التطبيـــــق

تطبق الطلبات المقدمة تطبيقا لهذه الاتفاقية على الجرائم المرتكبة قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

2- تطبق هذه الاتفاقية :

المادة 22

حماية المعطيات

1- لا يجوز استعمال المعطيات الشخصية التي تم إرسالها من طرف إلى آخر بغرض تنفيذ طلب التعاون، تم تقديمه بموجب هذه الاتفاقية من قبل الطرف الذي تلقى هذه المعطيات، إلا للأغراض التالية:

أ- الإجراءات التي يتم بموجبها تطبيق هذه الاتفاقية.

ب- بالإجراءات الأخرى القضائية والإدارية المرتبطة مباشرة بالإجراءات المشار إليها في النقطة (أ).

ج- إذا تعلق الأمر بمواجهة تهديد مباشر وجدي يستهدف الأمن العام.

2- غير أنه يجوز استعمال هذه المعطيات لأغراض أخرى، إذا أبدى الطرف الذي قدم هذه المعطيات أو من الشخص موضوع هذه المعطيات، موافقته المسبقة.

3- يجوز لأي طرف رفض إفشاء المعلومات الشخصية التي تم الحصول عليها بعد تنفيذ طلب بموجب هذه الاتفاقية عندما تكون هذه المعطيات تحت حماية تشريعها الوطني.

2- يتم التحويل فور صدور حكم نهائي في إقليم الطرف الطالب.

المادة 20

المصادقة على الوثائق المدعمة

1- يقبل الطرف المطلوب منه الوثائق المدعمة لطلب التعاون، وفقا للمادة 5 من هذه الاتفاقية، إذا تم التصديق عليها قانونا.

2- يصادق قانونا على كل وثيقة مستعملة لأغراض هذه الاتفاقية، إذا تبين أنها موقعة أو مطابقة للأصل من طرف قاض أو موظف مؤهل لدى الطرف الطالب.

المادة 21

لغة المخاطبة

تحرر طلبات التعاون والوثائق المدعمة لها بلغة الطرف الطالب وترفق بترجمة إلى لغة الطرف المطلوب منه التعاون.

هـ – نسخة طبق الأصل عن قرار التجميد أو الحجز أو القرار النهائي للمصادرة الذي قررته الجهة القضائية.

3– لا يمس أي بند من هذه المادة بحقوق الغير حسن النية.

المادة 18

استرداد الأموال

1– إذا ارتكبت جريمة وصدرت إدانة في إقليم الطرف الطالب، يمكن استرداد الأموال المحجوزة من قبل الطرف المطلوب منه التعاون إلى الطرف الطالب، بغرض المصادرة، طبقا للقانون الوطني للطرف المطلوب منه.

2– لا يمس أي بند من هذه المادة بحقوق الغير حسن النية.

3– يتم الاسترداد فور صدور حكم نهائي في إقليم الطرف الطالب.

المادة 19

تحويل الأموال العمومية المختلسة

1– إذا قام الطرف المطلوب منه التعاون بحجز أو مصادرة أموال عمومية، كانت أو لم تكن محلا للتبييض، تم اختلاسها من الطرف الطالب، يسلم الطرف المطلوب منه التعاون إلى الطرف الطالب الأموال المحجوزة أو التي تمت مصادرتها بعد اقتطاع منها تكاليف التنفيذ.

المادة 16

استرجاع الأشياء والملفات والوثائق
إلى الطرف المطلوب منه التعاون

تعاد الأشياء بما فيها الملفات أو الوثائق الأصلية المقدمة للطرف الطالب، تطبيقا لهذه الاتفاقية، في أقرب وقت ممكن، إلى الطرف المطلوب منه التعاون، إلا إذا تخلى هذا الأخير عن حقه في ذلك.

المادة 17

التعاون في إطار إجراءات التجميد أو الحجز والمصادرة

1- يتفق الطرفان على التعاون خلال الإجراءات المتعلقة بتحديد وتعيين موقع عائدات ووسائل ارتكاب الجريمة، تجميدها أو حجزها ومصادرتها طبقا للقانون الوطني للطرف المطلوب منه التعاون.

2- ينبغي أن يتضمن طلب التعاون، المتعلق بإجراءات التجميد أو الحجز والمصادرة، علاوة على الأحكام الواردة في المادة 5 أعلاه البيانات التالية :

أ- معلومات حول الممتلكات موضوع التعاون المطلوب.
ب- مكان تواجد الممتلكات.
ج- العلاقة بين الممتلكات والجرائم المقترفة إن وجدت.
د- معلومات بخصوص مصالح الغير حول الممتلكات.

3- يمكن إجراء التسليم عن طريق إرسال عادي للعقد أو القرار للشخص المرسل إليه.إذا طلب الطرف الطالب ذلك صراحة فإن الطرف المطلوب منه التعاون، وفي حدود ما يسمح به تشريعه، يقوم بالتسليم للشخص نفسه وفقا للشكل الذي يرغبه الطرف الطالب.

4- يرسل الطرف المطلوب منه التعاون إلى الطرف الطالب، دليل تبليغ الوثائق، الذي يبين الفعل وشكل وتاريخ التسليم وعند الاقتضاء يجوز أن يكون هذا التبليغ في شكل وصل مؤرخ وموقع من المرسل إليه وإذا تعذر التسليم يتم إعلام الطرف الطالب في أقرب الآجال مع ذكر الأسباب التي حالت دون التسليم.

المادة 15

التفتيش والحجز

1- يقوم الطرف المطلوب منه التعاون، مالم يتعارض ذلك مع تشريعه الوطني، بتنفيذ طلبات التفتيش، حجز وتسليم الأشياء، إلى الطرف الطالب، قصد الحصول على أدلة إثبات بشرط حماية حقوق الغير حسن النية.

2- يمتثل الطرف الطالب للشروط التي يفرضها الطرف المطلوب منه التعاون، فيما يتعلق بالأشياء المحجوزة والمسلمة إلى الطرف الطالب.

ب- يجب على الطرف الطالب تسليم الشخص الذي تم تحويله للطرف المطلوب منه عندما تسمح الظروف بذلك، وفي كل الأحوال في آجل لا يتجاوز تاريخ الإفراج عنه في إقليم الطرف المطلوب منه التعاون، إلا إذا اتفقت السلطتان المركزيتان للطرفين على خلاف ذلك.

ج- يعتد بالمدة التي قضاها الشخص في سجن الطرف المطلوب منه التعاون، عند حساب تنفيذ العقوبة المسلطة عليه من قبل الطرف الطالب.

المادة 14

تسليم العقود القضائية

1- يقوم الطرف المطلوب منه التعاون، بتسليم العقود التي أرسلت إليه لهذا الغرض، من الطرف الطالب طبقا لتشريعه.

2- يرسل طلب تسليم كل وثيقة، تتضمن التكليف بالحضور، إلى الطرف المطلوب منه التعاون، في مدة لا تقل عن ستين (60) يوما قبل تاريخ مثول الشخص. وفي حالة الاستعجال يمكن للطرف المطلوب منه التعاون التخلي عن شرط الأجل.

5- غير أن هذه الحصانة تنتهي بعد ثلاثين(30) يوما من تاريخ سماعه إذا لم يغادر الشاهد إقليم الطرف الطالب وكان بإمكانه القيام بذلك.

6- إن الشاهد أو الخبير الذي لم يمتثل للتكليف بالحضور الذي سلم له أو طلب تسليمه له تطبيقا لهذه الاتفاقية، لا يمكنه أن يتعرض لأي عقاب أو إجراء ردعي، حتى وإن اشتمل هذا التكليف على أوامـــر، ما عـــدا إذا توجه فيما بعد بإرادته، إلى إقليم الطرف الطالب، ثم وجه له استدعاء جديد وظل دون استجابة.

المادة 13

التحويل المؤقت للأشخاص المحبوسين

1- بناء على طلب الطرف الطالب وبعد موافقة الطرف المطلوب منه التعاون والشخص المحبوس، يحوّل هذا الشخص المتواجد في إقليم الطرف المطلوب منه التعاون إلى إقليم الطرف الطالب إذا أعتبر مثوله الشخصي، بصفة شاهد أو للمساعدة في إجراءات جزائية، ضروريا.

2- لأغراض هذه المادة :

أ- يتم تمديد حبس الشخص الذي تم تحويله في إقليم الطرف الطالب، إلا إذا سمح الطرف المطلوب منه التعاون بالإفراج عنه.

المادة 12

تلقي الشهادة في إقليم الطرف الطالب

1- إذا تبين للطرف الطالب ضرورة المثول الشخصي لشاهد أو خبير أمام سلطاته المختصة من أجل الإدلاء بشهادته في قضية جزائية، فإنه يشير إلى ذلك في طلب الاستدعاء للمثول أو في طلب التعاون من أجل تحقيق يتعلق بقضية جزائية ويخطر الطرف المطلوب منه التعاون الشاهد أو الخبير بذلك. كما يخطر الطرف المطلوب منه التعاون الطرف الطالب بالرد الصادر عن الشاهد أو الخبير.

2- يجب أن يتضمن الطلب أو الاستدعاء في الحالة المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة، مبلغا تقريبيا للتعويضات التي ينبغي دفعها وكذا التعويضات عن مصاريف السفر والإقامة.

3- يمكن عند الاقتضاء، أن يستلم الشاهد عن طريق السلطات القنصلية للطرف الطالب، تسبيقا لجزء من المصاريف المتعلقة بالسفر أو كلها.

4- كل شاهد أو خبير مهما كانت جنسيته، يتم استدعاؤه من قبل أحد الطرفين ويمثل بإرادته أمام الجهات القضائية للطرف الآخر، لا يمكن متابعته أو توقيفه من أجل أفعال أو تنفيذا لأحكام سابقة لمغادرته إقليم الطرف المطلوب منه التعاون.

المادة 11

تبادل صحيفة السوابق القضائية

1- تتبادل السلطتان المركزيتان للطرفين، بيان الإدانات المسجلة في صحيفة السوابق القضائية الصادرة عن الجهات القضائية للطرفين، ضد مواطني الطرف الآخر والأشخاص المولودين في إقليم أحدهما من خلال تبادل صحيفة السوابق القضائية على الأقل مرة كل سنة.

2- في حالة المتابعة أمام جهة قضائية لأحد الطرفين فإنه يمكن للسلطات المختصة للطرف الطالب، الحصول فورا من السلطات المختصة للطرف المطلوب منه التعاون على مستخرج من صحيفة السوابق القضائية المتعلقة بالشخص موضوع المتابعة.

3- باستثناء حالة المتابعة، يجوز للسلطات القضائية أو الإدارية لأحد الطرفين أن تتحصل على مستخرج صحيفة السوابق العدلية من الطرف الآخر كما يجوز لها أن تحصل عليه مباشرة لدى السلطات المختصة طبقا للقانون الداخلي للطرف المطلوب منه التعاون.

2- يجوز إلزام أي شخص يطلب منه الإدلاء بالشهادة أو تقديم معلومات أو وثائق أو ملفات في إقليم الطرف المطلوب منه التعاون، بتنفيذ ما طلب منه طبقا للشروط المنصوص عليها في قانون الطرف المطلوب منه التعاون. إذا ادعى هذا الشخص بتمتعه بحصانة أو عجز أو امتياز يخوله له قانون الطرف الطالب، تؤخذ شهادته مع ذلك ويخطر الطرف الطالب بادعاءاته.

3- عندما يقدم طلب لهذا الغرض، تقوم السلطة المركزية للطرف المطلوب منه التعاون بإخطار الطرف الطالب مسبقا، وفي الوقت المناسب، بتاريخ ومكان الإدلاء بالشهادة.

المادة 10

الوثائق الموضوعة تحت تصرف الجمهور والوثائق الرسمية

1- يقدم الطرف المطلوب منه التعاون نسخا من الوثائق والملفات الموضوعة تحت تصرف الجمهور.

2- يمكن للطرف المطلوب منه التعاون تقديم نسخ من أي وثيقة أو ملف أو معلومة تكون بحوزة الهيئات الحكومية أو الإدارية والتي لا تكون موضوعة تحت تصرف الجمهور وذلك بنفس الكيفية والشروط التي تسلم بها إلى سلطاته القضائية.

ب- يجب على الطرف الطالب الحفاظ على سرية الشهادة والمعلومات المقدمة من قبل الطرف المطلوب منه التعاون، وذلك في حدود ما تسمح به مقتضيات التحقيق والإجراءات المحددة في الطلب.

2- لا يجوز للطرف الطالب استخدام أو إفشاء معلومات أو أدلة مقدمة من الطرف المطلوب، لغرض التحقيق أو لإجراءات غير تلك المنصوص عليها في الطلب، دون موافقة الطرف المطلوب منه التعاون.

المادة 9

تلقي الشهادات في إقليم الطرف المطلوب منه التعاون

1- يجوز إلزام كل شخص يتواجد في إقليم الطرف المطلوب منه التعاون وتكون شهادته مطلوبة، تطبيقا لهذه الاتفاقية، عن طريق الاستدعاء بالحضور أو بأي شكل آخر يسمح به قانون الطرف المطلوب منه التعاون، قصد الإدلاء بالشهادة أو تقديم وثائق أو ملفات أو غيرها من عناصر الأدلة.

المادة 7

مصاريف التعاون القضائي

مع مراعاة أحكام المادتين 9 و 12 من هذه الاتفاقية، فإن مصاريف تنفيذ طلبات التعاون القضائي تقع على عاتق الطرف المطلوب منه التعاون. أما المصاريف الآتي ذكرها، فتقع على عاتق الطرف الطالب، إلا إذا تم إعفاؤه منها :

أ- تدخل الخبراء في إقليم الطرف المطلوب منه التعاون،

ب- تحويل الأشخاص المسجونين الذي يتم طبقا للمادة 13 من هذه الاتفاقية،

ج- طلب استعمال المحاضرات المرئية المنصوص عليها في المادة 2 من هذه الاتفاقية، بما فيها نفقات الترجمة المتعلقة بها.

المادة 8

المحافظة على السرية

1- بناء على طلب أحد الطرفين :

أ- يبذل الطرف المطلوب منه التعاون، كل ما بوسعه للمحافظة على سرية طلب التعاون القضائي من حيث المضمون والوثائق المدعمة له، وحتى التعاون في حد ذاته. أما إذا كان من غير الممكن تنفيذ الطلب بدون إفشاء السرية، فعلى الطرف المطلوب منه التعاون إعلام الطـــرف الطالب بذلك، حتى يتسنى لهذا الأخير اتخاذ قراره فيما يتعلق بتنفيذ الطلب،

المادة 6

تنفيذ الطلبات

1- يقوم الطرف المطلوب منه التعاون وفقا لتشريعه بتنفيذ الطلبات المتعلقة بالإجراءات المحددة في المادة 1 من هذه الاتفاقية، والتي وجهتها له السلطات المختصة لدى الطرف الطالب، بهدف القيام بالتحقيق والتحري أو تبليغ أدلة إقناع أو ملفات أو وثائق بما في ذلك الوثائق الإدارية.

2- إذا تقدم الطرف الطالب بطلب صريح، فإنه يتعين على الطرف المطلوب منه التعاون إخطاره بتاريخ ومكان تنفيذ طلب التعاون.

3- إذا وافق الطرف المطلوب منه التعاون، يجوز للسلطات والأشخاص المعنية للطرف الطالب الحضور للاستماع للشهود وعند الاقتضاء، تنفيذ طلبات أخرى . كما يجوز لهم في حدود ما يسمح به تشريع الطرف المطلوب منه التعاون، استجواب الشهود أو طلب استجوابـــهم .

4- إذا تقدم الطرف الطالب بطلب صريح يتضمن تنفيذ إجراء منصوص عليه في المادة السابقة بكيفية خاصة، فإن الطرف المطلوب منه التعاون يلبي طلب الطرف الطالب في حدود ما يوافق تشريعه.

5- تخطر السلطة المركزية للطرف المطلوب منه التعاون فورا السلطة المركزية للطرف الطالب، بالمآل المخصص لتنفيذ طلبها .

ب- موضوع وأسباب الطلب.

ج- بيان للوقائع المنسوبة.

د- النص القانوني الجزائي المطبق ذي الصلة.

3- كما يحتوي الطلب عند الاقتضاء، وفي حدود الإمكان، على :

أ- الهوية، تاريخ الميلاد والمكان الذي يتواجد فيه الشخص المطلوب شهادته،

ب- الهوية، تاريخ الميلاد والمكان الذي يتواجد فيه الشخص الذي يجب تبليغه،

ج –المعلومات الخاصة بهوية ومكان تواجد الشخص الذي يجب تحديد مكان تواجده،

د- وصف دقيق للمكان الواجب تفتيشه والممتلكات التي يجب حجزها،

ه- وصف الطريقة التي يتم بها أخذ وتسجيل الشهادة أو التصريح،

و- قائمة الأسئلة التي يجب طرحها على الشاهد أو على الخبير،

ز – وصف الإجراءات الخاصة الواجب إتباعها خلال تنفيذ الطلب،

ح- متطلبات السرية،

ط- أية معلومات أخرى تقدم إلى الطرف المطلوب منه التعاون لتسهل عليه تنفيذ الطلب.

ج- كانت الجريمة التي طلب من أجلها التعاون تتمثل في خرق التزامات عسكرية محضة.

2- قبل رفض طلب التعاون أو تأجيل تنفيذه يتعين على الطرف المطلوب منه التعاون وعن طريق سلطته المركزية أن يقوم بـــ :

أ- إعلام الطرف الطالب فورا بأسباب الرفض أو تأجيل الطلب.
ب- التشاور مع الطرف الطالب من أجل دراسة إمكانية تقديم المساعدة في الآجال والشروط التي يراها الطرف المطلوب منه التعاون ضرورية.

3- إذا رفضت السلطة المركزية للطرف المطلوب منه التعاون أو أجلته، يجب عليها إعلام السلطة المركزية للطرف الطالب بأسباب الرفض أو التأجيل وذلك حسب الحالة.

المادة 5

شكل ومحتوى طلبات التعاون

1- يجب أن يقدم كل طلب للتعاون كتابيا.
2- يجب أن يحتوي طلب التعاون على ما يلي:

أ- اسم الهيئة الطالبة والسلطة المختصة المكلفة بالتحريات والإجراءات القضائية المتصلة بالطلب.

2- بالنسبة للمملكة المتحدة تتمثل السلطات المركزية في :

أ- وزير الدولة و/أو.

ب- النائب العام.

3- بالنسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تتمثل السلطة المركزية في وزارة العدل.

4- ترسل الطلبات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية مباشرة من السلطة المركزية للطرف الطالب إلى السلطات المركزية للطرف المطلوب منه التعاون، ويبلغ كل طرف الطرف الآخر بأي تغيير لسلطاته المركزية.

5- في حالات الاستعجال، يجوز إرسال الطلبات عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول).

المادة 4

رفض أو تأجيل التعاون

1- يجوز رفض التعاون أو تأجيله حسب الحالة إذا :

أ- اعتبر الطرف المطلوب منه التعاون، أن تنفيذ طلب التعاون من شأنه المساس بسيادته، بأمنه الوطني أو بنظامه العام.

ب- تعلق الطلب بجريمة تم بموجبها متابعة أو ملاحقة الشخص أو إدانته أو تبرئته لدى الطرف المطلوب منه التعاون.

2- يشمل التعاون ما يلي:

أ) جمع الشهادات أو أقوال الشخص، طبقا للقانون الداخلي للطرف المطلوب منه التعاون، بما فيها التي تتم عن طريق المحاضرات المرئية.

ب) تقديم الوثائق والملفات وأدلة إثبات أخرى.

ج) تسليم العقود القضائية.

د- تحديد مكان وهوية الأشخاص.

هـ- تحويل الأشخاص المسجونين أو أشخاص آخرين بصفتهم شهودا.

و- تنفيذ طلبات التفتيش والحجز.

ز- التعرف وتحديد مكان عائدات الجريمة وتجميدها أو حجزها ومصادرتها والتصرف فيها والتعاون في الإجراءات المتصلة بالطلب.

ح- استرداد الأموال،

ط- أي شكل آخر من التعاون يتفق عليه الطرفان.

3- يمنح التعاون دون مراعاة مبدأ التجريم لدى كلا الطرفين.

4- في حالة طلبات التفتيش، الحجز والتجميد أو المصادرة فإن الجريمة محل الطلب يجب أن يعاقب عليها طبقا لقانون كلا الطرفين.

المادة 3

السلطات المركزية

1- تعين السلطات المركزية من قبل الطرفين.

المادة الأولى

التعريفـــــــات

لأغراض هذه الاتفاقية:

أ- تعني عبارة "إجراءات" الإجراءات المتعلقة بالشؤون الجزائية التي تتضمن أي إجراء أو عمل يتم اتخاذه في إطار التحقيق أو المتابعات التي تستهدف الجرائم الجزائية بما فيها تجميد، حجز أو مصادرة عائدات ووسائل الجريمة.

ب- تعرف مصطلحات "الممتلكات" "عائدات الجريمة" "التجميد" أو "الحجز" "المصادرة" "ووسائل الجريمة" وفقا للتعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان.

ج- تعني عبارة "شخص"، الشخص الطبيعي أو الاعتباري حسب السياق الذي وردت فيه في هذه الاتفاقية.

المـــــادة 2

مجال تطبيق التعاون

1- يتفق الطرفان طبقا لأحكام هذه الاتفاقية على تبادل التعاون الأوسع لأغراض الإجراءات المبينة في المادة 1 أعلاه.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية تتعلق بالتعاون القضائي في المجال الجزائي
بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

—— . ——

إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية،

وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

المشار إليهما بـــ "الطرفيـــــن"،

حرصا منهما على توطيد أواصر الصداقة التي تربط البلدين،

واعترافا منهما بضرورة التعاون القضائي المتبادل الواسع لمكافحة الإجرام بكل أشكاله،

واعتبارا منهما لاتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان المصادق عليها في 15 نوفمبر 2000 وبروتوكولاتها،

وحرصا منهما على احترام الحقوق المخولة لكل شخص متابع كما عرفتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان،

ورغبة منهما في إبرام اتفاقية التعاون القضائي في المجال الجزائي.

اتفقتا على مايلي:

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

THE CONVENTION BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA ON MUTUAL LEGAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS

PREAMBLE

The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria hereinafter referred to as "the Parties";

Desiring to strengthen friendly relations that exist between the two countries;

Recognising the particular importance to provide to each other the widest measure of co-operation in criminal matters in all its forms;

Considering the United Nations Convention against Transnational Organised Crime, done at New York on 15 November 2000[1] and its Protocols;[2,3]

Conscious of the need to respect the rights conferred upon every person involved in criminal proceedings, as embodied in international instruments on human rights;

Desiring to conclude an agreement relating to mutual legal assistance in criminal matters;

HAVE AGREED as follows:

GENERAL PROVISIONS

ARTICLE 1

Definitions

For the purposes of this Convention:

the term "Proceedings" means proceedings related to criminal matters and includes any measure or step taken in connection with the investigation or prosecution of criminal offences, including the freezing, seizure or confiscation of proceeds of crime and, the instrumentalities of crime;

the terms "Property", "Proceeds of Crime", "Freezing" or "Seizure", "Confiscation" and "Instrumentalities of Crime" are corresponding the sense of the convention of the United Nations against Transnational Organized Crime;

[1] Miscellaneous No. 14 (2002) Cm 5580
[2] Miscellaneous No. 5 (2003) Cm 5815
[3] Miscellaneous No. 6 (2004) Cm 6257

the term "person" means physical or legal according to the context used within this Convention.

ARTICLE 2

Scope of Assistance

1. The Parties shall provide each other the widest measure of mutual assistance, in accordance with the provisions of the Convention, for the purpose of proceedings as defined in Article 1 above.

2. Assistance shall include:

a) taking the testimony or statements of persons, including by video-conference, according to the domestic law of the Requested Party;

b) providing documents, records, and other evidentiary material;

c) serving of judicial documents;

d) locating or identifying persons;

e) transferring persons in custody or other persons as witnesses;

f) executing requests for search and seizure;

g) identifying, tracing, freezing or seizing, confiscating and disposal of proceeds of crime and assistance in related proceedings;

h) return of assets;

i) such other assistance as may be agreed between the Parties.

3. Assistance shall be provided without regard to the principle of dual criminality.

4. In the case of requests being made for search, seizure, freezing or confiscation, the offence motivating the request is punishable under the law of both Parties.

ARTICLE 3

Central Authorities

1. Central Authorities shall be established by both Parties.

2. For the United Kingdom, the Central Authorities shall be:

(i) the Secretary of State; and/or

(ii) the Lord Advocate

3. For the People's Democratic Republic of Algeria, the Central Authority shall be the Ministry of Justice.

4. Requests under this Convention shall be transmitted directly by the Central Authority of the Requesting Party to the Central Authorities of the Requested Party. Each Party shall notify the other of any change of its Central Authorities.

5. In cases of urgency, requests may be transmitted via the International Criminal Police Organisation (Interpol).

ARTICLE 4

Refusal or Postponement of Assistance

1. Assistance may be refused or postponed, as the case may be if:

a) in the opinion of the Requested Party, the execution of the request would impair its sovereignty, national security or *ordre public*;

b) The request relates to an offence that is subject to investigation, prosecution, conviction or acquittal in the Requested Party;

c) When the offence for which assistance is requested consists solely of a breach of military law.

2. Before assistance is denied or postponed, the Requested Party shall, through its Central Authority:

a) forthwith inform the Requesting Party of the reason why it is considering the denial or postponement of the request; and

b) consult with the Requesting Party to determine whether assistance may be given subject to such terms and conditions as the Requested Party deems necessary.

3. If the Central Authority of the Requested Party denies or postpones assistance, it shall inform the Central Authority of the Requesting Party of the reasons for denial or postponement, as the case may be.

ARTICLE 5

Form and Contents of Requests

1. A request for assistance shall be in writing.

2. The request shall include the following:

   a) the name of the requesting office and the competent authority conducting the investigation or court proceedings to which the request relates;

   b) the subject matter and reason of the request;

   c) a description of the facts alleged; and

   d) a statement of the relevant law applicable.

3. To the extent necessary and possible, a request shall also include:

   a) the identity, date of birth and location of any person from whom evidence is sought;

   b) the identity, date of birth and location of a person to be served;

   c) information on the identity and whereabouts of a person to be located;

   d) a precise description of the place to be searched and of the property to be seized;

   e) a description of the manner in which any testimony or statement is to be taken and recorded;

   f) a list of questions to be asked of a witness or expert;

   g) a description of any particular procedures to be followed in executing the request;

   h) requirements for confidentiality; and

   i) any other information which may be brought to the attention of the Requested Party to facilitate its execution of the request.

ARTICLE 6

Execution of Requests

1. The Requested Party shall, in accordance with its law, execute any requests relating to proceedings referred to in Article 1 of this Convention and addressed to it by the competent authorities of the Requesting Party for the purpose of investigation, procuring evidence or transmitting articles to be produced in evidence, records or documents, including documents of government agencies.

2. If expressly required by the Requesting Party, the Requested Party shall give notice of the date and place of execution of the request.

3. If the Requested Party consents, officials and interested persons of the Requesting Party may be present at the examination of witnesses and, where appropriate, at the execution of other requests, and, to the extent that the laws of the Requested Party allow, may question the witnesses or have them questioned.

4. If the Requesting Party states expressly that a request described in the preceding article is to be executed in a certain manner, the Requested Party shall comply with that wish to the extent that its law allows.

5. The Central Authority of the Requested Party shall promptly inform the Central Authority of the Requesting Party of the outcome of the execution of the request.

ARTICLE 7

Expenses of Mutual Legal Assistance

Subject to the provisions of Articles 9 & 12 of this Convention mentioned, the costs of execution of requests for mutual legal assistance shall be borne by the Requested Party. The following costs shall be borne by the Requesting State, unless they are waived:

a) those resulting from the intervention of experts on the territory of the Requested party;

b) those resulting from the transfer of the detained persons pursuant to Article 13 of this Convention; and

c) those resulting from a request for video-conferencing provided for in Article 2 of this Convention including related interpretation costs.

ARTICLE 8

Protection of Confidentiality

1. Upon request:

a) the Requested Party shall use its best endeavours to keep confidential the request for assistance, its contents and its supporting documents as well as the fact of granting of such assistance. If the request cannot be executed without breaching confidentiality, the Requested Party shall inform the Requesting Party, which shall then determine whether the request should nevertheless be executed;

b) the Requesting Party shall keep confidential evidence and information provided by the Requested Party, except to the extent that the evidence and information is needed for the investigation and proceedings described in the request.

2. The Requesting Party shall not, without the consent of the Requested Party, use or transfer information or evidence provided by the Requested Party for investigations or proceedings other than those stated in the request.

ARTICLE 9

Testimony in the Requested Party

1. A person in the territory of the Requested Party from whom evidence is requested pursuant to this Convention may be compelled to appear in order to testify or produce documents, records, or articles of evidence by summons or such other method as may be permitted under the law of the Requested Party.

2. A person requested to testify or to produce information; documents or articles in the territory of the Requested Party may be compelled to do so in accordance with the requirements of the law of the Requested Party. If such a person asserts a claim of immunity, incapacity or privilege under the laws of the Requesting Party, the evidence shall nonetheless be taken and the claim be made known to the Requesting Party.

3. Upon request, the Central Authority of the Requested Party shall furnish information in advance about the date and place of the taking of the evidence.

ARTICLE 10

Publicly Available and Official Documents

1. The Requested Party shall provide copies of documents and records that are available to the public.

2. The Requested Party may provide copies of any document, record or information in the possession of a government department or agency, but not publicly available, to the same extent and under the same conditions as would be available to its own law enforcement and judicial authorities.

ARTICLE 11

Exchange of Police Records

1. The Central Authorities of both Parties shall give notice to each other of the convictions mentioned in the police record and pronounced by their respective jurisdictions against the nationals of the other party and the persons born on the territory of the other party by exchanging such records at least once per year.

2. In the case of a prosecution before one of the two Parties, the competent authorities of the Requesting Party can obtain promptly from the competent authorities of the Requested Party a police record concerning the person subject to prosecution.

3. Except in the case of prosecution, where the judicial or administrative authorities of one or the other Party need to provide a police record held by the other Party, they can obtain it directly from the competent authorities in accordance with domestic law of the Requested Party.

ARTICLE 12

Testimony in the Requesting Party

1. If the Requesting Party considers the personal appearance of a witness or expert before the competent authorities necessary in order to give evidence in a criminal matter, it shall so mention in its request for service of the summons, or in its request for assistance with investigations relating to a criminal matter, and the Requested Party shall so inform the witness or expert. The Requested Party shall advise the Requesting Party of the reply given by the witness or expert.

2. In the case provided for under paragraph 1 of this Article the request or the summons shall indicate the approximate allowances payable and the travelling and living expenses refundable.

3. When appropriate, the witness may receive, through the consular authorities of the Requesting Party, an advance to cover part or the whole of his or her travelling costs.

4. A witness or an expert, regardless of his nationality, and who, in response to the request from one of the Parties, has voluntarily appeared before the jurisdictions of the other Party, shall not be prosecuted or detained for any acts or in execution of judgments which preceded that witness or expert's departure from the Requested Party.

5. However, this immunity shall cease to apply if the witness, being free to leave the Requesting Party, has not left within thirty days after his hearing.

6. A witness or expert who has failed to answer a summons to appear, service of which has been requested or effected pursuant to this Convention, shall not, even if the summons contains a notice of penalty, be subjected to any punishment or measure of restraint, unless subsequently he voluntarily enters the territory of the Requesting Party and is there again duly summoned and fails to comply.

ARTICLE 13

Temporary Transfer of Persons in Custody

1. Upon request from the Requesting Party, and if both the Requested Party and the detained person consents, that person who is on the territory of the Requested Party, and whose personal appearance as a witness or for his assistance in criminal proceedings is necessary, will be transferred to the territory of the Requesting Party.

2. For the purposes of this Article:

a) the transferred person is maintained in custody on the territory of the Requesting Party unless the Requested Party authorises his release;

b) the Requesting Party shall return the person transferred to the custody of the Requested Party as soon as circumstances permit and in any event no later than the date upon which he would have been released from custody in the territory of the Requested Party, unless otherwise agreed by both Central Authorities;

c) the person transferred shall receive credit for service of the sentence imposed in the Requested Party for time served in custody of the Requesting Party.

ARTICLE 14

Service of Judicial Documents

1. The Requested Party shall, in conformity with its law, effect service of judicial documents which are transmitted to it for this purpose by the Requesting Party.

2. A request to effect service of a document requiring the appearance of a person shall be made to the Requested Party not less than 60 days before the date on which the appearance is required. In urgent cases, the Requested Party may waive this requirement.

3. Service may be effected by simple transmission of the writ or record to the person to be served. If the Requesting Party expressly so requests, personal service shall be effected by the Requested Party, to the extent permitted by its law, in the manner requested by the Requesting Party.

4. The Requested Party shall forward to the Requesting Party proof of service of the documents, setting forth the facts, the method and the date of service; where appropriate this may be in the form of a receipt dated and signed by the person served. If service cannot be effected, the Requesting Party shall be so informed without delay and advised of the reasons.

ARTICLE 15

Search and Seizure

1. The Requested Party shall, in so far as its law permits, carry out requests for search, seizure and delivery of any material to the Requesting Party for evidentiary purposes, provided that the rights of bona fide third parties are protected.

2. The Requesting Party shall observe any conditions imposed by the Requested Party in relation to any seized material which is delivered to the Requesting Party.

ARTICLE 16

Return of Material to the Requested Party

Any property, including original records or documents, handed over to the Requesting Party under the present Convention shall be returned to the Requested Party as soon as possible unless the latter waives its right of return thereof.

ARTICLE 17

Assistance in Freezing, Seizing and Confiscation Proceedings

1. The Parties shall assist each other in proceedings involving the identification, tracing, freezing, seizure and confiscation of the proceeds and instrumentalities of crime in accordance with the domestic law of the Requested Party.

2. In addition to the provisions contained within Article 5 of this Convention, a request for assistance in freezing, seizure or confiscation proceedings shall also include:

a) details of the property in relation to which co-operation is sought;

b) the location of the property;

c) the connection, if any between the property and the offences;

d) details of any third party interests in the property;

e) a certified copy of the freezing or seizing decision or final decision of confiscation made by the court.

3. Nothing in this Article shall prejudice the rights of *bona fide* third parties.

ARTICLE 18

Return of Assets

1. Where an offence has been committed and a conviction has been obtained in the Requesting Party, the assets which have been seized by the Requested Party may be returned to the Requesting Party for the purposes of confiscation, in accordance with the domestic law of the Requested Party.

2. Nothing in this Article shall prejudice the rights of *bona fide* third parties.

3. The return shall occur once a final judgment has been given in the Requesting Party.

ARTICLE 19

Return of Embezzled Public Funds

1. When the Requested Party seizes or confiscates assets that constitute public funds, whether or not these have been laundered, and which have been embezzled

from the Requesting Party, the Requested Party shall return the seized or confiscated assets, less any costs of realisation, to the Requesting Party.

2. The return shall occur once a final judgment has been given in the Requesting Party.

ARTICLE 20

Authentication of Supporting Documents

1. In accordance with Article 5 of this Convention, any documents that accompany a request for assistance shall be admitted in evidence in the Requested Party, if duly authenticated.

2. A document is duly authenticated for the purposes of this Convention if it purports to be signed or certified by Judge or competent officer of the Requesting Party.

ARTICLE 21

Language

Any request for assistance and supporting documents shall be written in the language of the Requesting Party and shall be accompanied by a translation in language of the Requested Party.

ARTICLE 22

Data Protection

1. Personal data transferred from one Party to the other as a result of the execution of a request made under this Convention may be used by that Party only for the following purposes:

a) for proceedings to which this Convention applies;

b) for other judicial and administrative proceedings directly related to the proceedings mentioned under (a);

c) for preventing an immediate and serious threat to public security.

2. Such data may however be used for any other purpose if prior consent to that effect is given by either the Party from which the data has been transferred, or the data subject.

3. Any Party may refuse to transfer personal data obtained as a result of the execution of a request made under this Convention where such data is protected under its national legislation.

ARTICLE 23

Other Agreements

The present Convention shall not affect obligations arising from other treaties or arrangements to which both Parties are signatories.

ARTICLE 24

Consultation

The Parties shall consult promptly, at the request of either, concerning the interpretation, the application or the implementation of the present Convention either generally or in relation to a particular case.

ARTICLE 25

Application

1. Requests made under this Convention can apply to offences committed prior to its entry into force.

2. This Convention shall apply:

a) in relation to the United Kingdom:

(i) to England and Wales, Scotland, and Northern Ireland; and

(ii) to any other territory (including the Isle of Man and the Channel Islands) for whose international relations the United Kingdom is responsible and to which this Convention shall have been extended by exchange of notes between the Parties, subject to any modifications agreed by the Parties and to either Party being able to terminate such extension by giving six months written notice to the other through the diplomatic channel;

b) and to the People's Democratic Republic of Algeria

ARTICLE 26

Ratification

This Convention shall be ratified in accordance with the constitutional requirements of each Party.

ARTICLE 27

Entry into Force

This Convention shall enter into force thirty days after the exchange of the instruments of ratification.

ARTICLE 28

Amendment and Termination

1. The Parties may agree to amend this Convention, provided that the same legal procedures required for entry into force are followed.

2. Either Party may terminate this Treaty.

3. Termination shall take effect six months following the date of notification in writing sent through the diplomatic channel.

4. Requests made prior to this written notice, or received during the six month notification period shall be dealt with in accordance with this Convention.

5. This Convention remains in force until terminated in accordance with this Article.

In witness whereof, the undersigned, being duly authorised, have signed this Convention.

Done at London on eleventh July 2006 in two originals, in the English and Arabic languages, the two texts being equally authentic.

For the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

JOHN REID

For the Government of the People's Democratic Republic of Algeria:

TAYEB BELAIZ

[TRANSLATION – TRADUCTION]

CONVENTION D'ENTRAIDE JUDICIAIRE EN MATIÈRE PÉNALE ENTRE LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME-UNI DE GRANDE-BRETAGNE ET D'IRLANDE DU NORD ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

PRÉAMBULE

Le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire, ci-après dénommés les « Parties »,

Désireux de renforcer les relations amicales qui existent entre les deux pays,

Reconnaissant l'importance particulière qu'il y a de coopérer mutuellement dans les limites les plus larges en matière pénale, sous toutes les formes possibles,

Considérant la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée, signée à New York le 15 novembre 2000[1] et ses protocoles[2], [3],

Conscients de la nécessité de respecter les droits conférés à toute personne participant à une procédure pénale, tels qu'énoncés dans des instruments internationaux relatifs aux droits de l'homme,

Désireux de conclure un Accord d'entraide judiciaire en matière pénale;

Sont convenus de ce qui suit :

DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Article premier. Définitions

Au sens de la présente Convention :

Le terme « Procédure » s'entend de toute procédure pénale, y compris toute mesure ou disposition prise en relation avec une enquête sur un délit pénal ou avec des poursuites engagées à ce titre, c'est-à-dire le gel, la saisie ou la confiscation du produit du délit, et les instruments de crime;

Les termes et expressions « biens », « produit du crime », « gel » ou « saisie », « confiscation » et « instruments de crime » correspondent au sens de la convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée;

---

[1] Divers N° 14 (2002), Vol 5580

[2] Divers N° 5 (2003), Vol 5815

[3] Divers N° 6 (2004), Vol 6257

Le terme « personne » désigne une personne physique ou morale selon le contexte utilisé dans la présente Convention.

Article 2. Étendue de l'assistance

1. Les Parties se prêteront mutuellement assistance dans les limites les plus larges, conformément aux dispositions de la Convention, en vue des procédures définies à l'article 1 ci-dessus.

2. Cette assistance consistera à :

a) Recueillir des témoignages ou des dépositions de personnes, y compris par vidéoconférence, conformément au droit interne de la Partie requise;

b) Fournir des documents, pièces et autres éléments probants;

c) Remettre des documents judiciaires;

d) Rechercher ou identifier des personnes;

e) Transférer des détenus ou d'autres personnes en tant que témoins;

f) Exécuter des demandes de perquisition et de saisie;

g) Identifier, localiser, geler ou saisir, confisquer le produit du délit et en disposer, et prêter assistance dans les procédures qui s'y rapportent;

h) Restituer des avoirs;

i) Prêter toute autre forme d'assistance éventuellement convenue entre les Parties.

3. Les Parties se prêtent mutuellement assistance sans tenir compte du principe de la double incrimination.

4. Dans le cas de demandes de perquisition, saisie, gel ou confiscation, l'infraction pour laquelle la demande est effectuée est punissable par le droit des deux Parties.

Article 3. Autorités centrales

1. Chacune des Parties instituera une autorité centrale.

2. S'agissant du Royaume-Uni, les Autorités centrales seront :

(i) Le Secrétaire d'État; et/ou

(ii) Le Lord Advocate (procureur général).

3. Pour la République algérienne démocratique et populaire, l'Autorité centrale sera le Ministère de la justice.

4. Les demandes effectuées dans la présente Convention sont transmises directement par l'autorité centrale de la Partie requérante aux autorités centrales de la Partie requise. Chacune des Parties informe l'autre de tout changement de ses autorités centrales.

5. En cas d'urgence, les demandes peuvent être transmises via l'Organisation internationale de police criminelle (INTERPOL).

Article 4. Refus ou ajournement d'assistance

1. La demande d'assistance peut être refusée ou ajournée, selon le cas si :

a) De l'avis de la Partie requise, l'exécution de la demande compromettrait sa souveraineté, la sécurité nationale ou l'ordre public,

b) La demande concerne une infraction qui fait l'objet d'une enquête, de poursuites, d'une condamnation ou d'un acquittement dans la Partie requise;

c) Lorsque l'infraction pour laquelle l'assistance est demandée est uniquement une infraction du droit militaire.

2. Avant que l'assistance soit refusée ou ajournée, la Partie requise doit, par l'intermédiaire de son autorité centrale :

a) Faire immédiatement connaître à la Partie requérante la raison pour laquelle elle envisage le refus ou l'ajournement de la demande; et

b) Consulter la Partie requérante pour déterminer si l'assistance peut être accordée sous réserve des conditions que la Partie requise juge nécessaires.

3. Si l'autorité centrale de la Partie requise refuse ou ajourne l'assistance, elle informera l'autorité centrale de la Partie requérante des raisons de son refus ou de son ajournement, selon le cas.

Article 5. Forme et contenu des demandes

1. La demande d'assistance se fait par écrit.

2. Chaque demande devra contenir :

a) Le nom du bureau requérant et de l'autorité compétente chargée de mener l'enquête ou d'engager la procédure judiciaire correspondante;

b) L'objet et la raison de la demande;

c) Une description des faits allégués; et

d) Un énoncé de la loi applicable concernée.

3. Pour autant que cela soit nécessaire et possible, les demandes devront également fournir :

a) L'identité, la date de naissance et les coordonnées de toute personne dont le témoignage est recherché;

b) L'identité, la date de naissance et les coordonnées de toute personne à qui un document doit être signifié;

c) Les renseignements sur l'identité et les coordonnées de la personne à localiser;

d) La description précise du lieu à perquisitionner et des biens à saisir;

e) La description de la manière dont un témoignage ou une déposition doivent être recueillis et enregistrés;

f) La liste des questions à poser à un témoin ou à un expert;

g) La description de toute démarche particulière à suivre pour satisfaire à la demande;

h) Les obligations de confidentialité; et

i) Toutes autres informations qui pourront être portées à l'attention de la Partie requise et de nature à lui faciliter les choses pour honorer la demande.

Article 6. Exécution des demandes

1. La Partie requise procédera, conformément à sa législation, à l'exécution des demandes relatives aux procédures visées à l'article premier de la présente Convention et qui lui ont été adressées par les autorités compétentes de la Partie requérante pour les enquêtes, la fourniture de preuves ou la transmission d'articles à présenter comme preuves, de dossiers ou de documents, y compris de documents d'organismes gouvernementaux.

2. Si la Partie requérante le demande expressément, la Partie requise notifie la date et le lieu d'exécution de la demande.

3. Si la Partie requise y consent, les représentants et les personnes intéressées de la Partie requérante peuvent être présents lors de l'examen des témoins et, s'il y a lieu, lors de l'exécution d'autres demandes et dans la mesure où la législation de la Partie requise le permet, peuvent interroger les témoins ou les faire interroger.

4. Si la Partie requérante précise expressément qu'une demande décrite dans l'article précédent doit être exécutée d'une certaine manière, la Partie requise se conforme à ce souhait dans la mesure où sa législation le permet.

5. L'autorité centrale de la Partie requise informera dans les meilleurs délais celle de la Partie requérante des résultats de la suite donnée à la demande.

Article 7. Coûts d'entraide judiciaire

Sous réserve des dispositions visées des articles 9 et 12 de la présente Convention, les coûts d'exécution des demandes d'entraide judiciaire sont à la charge de la Partie requise. Les coûts suivants sont à la charge de l'État requérant, à moins qu'ils ne soient pas nécessaires :

a) Ceux qui résultent de l'intervention d'experts sur le territoire de la Partie requise;

b) Ceux qui résultent du transfèrement des détenus visés à l'article 13 de la présente Convention; et

c) Ceux qui résultent d'une demande de vidéo-conférence prévue à l'article 2 de la présente Convention, y compris les coûts d'interprétation qui y sont liés.

Article 8. Protection de la confidentialité

1. Sur demande :

a) La Partie requise fera tout ce qui est en son pouvoir pour préserver la confidentialité de la demande d'assistance, son contenu et les pièces justificatives, ainsi que le fait que l'assistance est accordée. Si la demande ne peut être satisfaite sans enfreindre la

confidentialité, la Partie requise informera la Partie requérante qui déterminera alors si la demande doit néanmoins être satisfaite;

b) La Partie requérante gardera confidentiels les informations et éléments de preuve communiqués par la Partie requise, sauf dans la mesure où lesdits éléments de preuve et informations sont nécessaires pour l'enquête et la procédure décrites dans la demande.

2. La Partie requérante n'utilisera ni ne transfèrera sans le consentement de la Partie requise, les informations ou les preuves fournies par la Partie requise pour des enquêtes ou des poursuites en justice, autres que celles visées dans la demande.

Article 9. Témoignage dans la Partie requise

1. Toute personne présente sur le territoire de la Partie requise qui sera appelée à produire des éléments de preuve en vertu de la présente Convention pourra être tenue de comparaître afin de témoigner ou de produire des documents, des pièces ou des éléments de preuve, moyennant citation à comparaître ou selon toute autre méthode qui pourra être autorisée par le droit de la Partie requise.

2. Toute personne appelée à témoigner ou à produire des informations, des documents ou des objets sur le territoire de la Partie requise pourra être tenue de le faire conformément à la législation de ladite Partie. Si cette personne fait valoir une immunité, une incapacité ou un privilège prévus par la législation de la Partie requérante, le témoignage et les éléments de preuve seront néanmoins recueillis et la prétention de la personne en question sera portée à la connaissance de la Partie requérante.

3. L'autorité centrale de la Partie requise fournira d'avance, sur demande, des informations sur le lieu et la date de la présentation de témoignages ou d'éléments de preuve.

Article 10. Documents officiels et accessibles au public

1. La Partie requise remettra copie de pièces et dossiers auxquels le public a accès.

2. La Partie requise peut fournir des copies de tous document, pièce ou information en la possession d'une administration ou institution publique mais non accessible au public, dans la même mesure et les mêmes conditions qu'elle les mettrait à la disposition de ses propres autorités de police ou de justice.

Article 11. Échange de rapports de police

1. Les autorités centrales des deux Parties se communiquent mutuellement les condamnations mentionnées dans le rapport de police et prononcées par leurs juridictions respectives à l'encontre des ressortissants de l'autre partie et des personnes nées sur le territoire de l'autre partie, en échangeant de tels rapports au moins une fois par an.

2. Lorsqu'il s'agit d'une poursuite devant l'une des deux Parties, les autorités compétentes de la Partie requérante peuvent obtenir rapidement auprès des autorités compétentes de la Partie requise un rapport de police concernant la personne qui fait l'objet de la poursuite.

3. Sauf dans le cas d'une poursuite, lorsque les autorités judiciaires ou administratives de l'une ou l'autre Partie doivent fournir un rapport de police détenu par l'autre Partie, elles peuvent l'obtenir directement auprès des autorités compétentes conformément au droit interne de la Partie requise.

Article 12. Témoignage dans le for de la Partie requérante

1. Si la Partie requérante considère qu'un témoin ou un expert doit comparaître personnellement devant les autorités compétentes pour déposer dans le cadre d'une affaire pénale, elle le mentionnera dans sa demande de citation à comparaître ou dans sa demande d'assistance lors d'enquêtes relatives à une affaire pénale, et la Partie requise en informera le témoin ou l'expert. La Partie requise avisera la Partie requérante de la réponse donnée par le témoin ou l'expert.

2. Dans le cas prévu au paragraphe 1 du présent article, la demande ou la citation indiquent les indemnités approximatives dues et les frais de déplacement et de subsistance remboursables.

3. S'il y a lieu, le témoin peut recevoir, par l'intermédiaire des autorités consulaires de la Partie requérante, une avance pour couvrir une partie ou la totalité de ses frais de déplacement.

4. Un témoin ou un expert, quelle que soit sa nationalité et qui, en réponse à la demande de l'une des Parties, a volontairement comparu devant les juridictions de l'autre Partie n'est poursuivi ou détenu pour aucun acte ou en exécution d'aucun jugement ayant précédé le départ dudit témoin ou expert du territoire de la Partie requise.

5. Toutefois, cette immunité cesse de s'appliquer si le témoin n'a pas quitté la Partie requérante dans un délai de trente jours après son audience alors qu'il était libre de le faire.

6. Un témoin ou un expert qui n'a pas répondu à une citation à comparaître dont la signification a été demandée ou effectuée en vertu de la présente Convention ne devra, même si la citation comporte une notification de sanction, faire l'objet d'aucune sanction ou mesure de contrainte, à moins qu'il n'entre volontairement par la suite sur le territoire de la Partie requérante et qu'il n'y soit de nouveau dûment cité à comparaître et ne se conforme pas à cette citation.

Article 13. Transfèrement temporaire de détenus

1. À la demande de la Partie requérante et si la Partie requise et le détenu y consentent, ledit détenu qui est sur le territoire de la Partie requise et qui doit comparaître en personne en tant que témoin ou pour assistance lors d'une procédure pénale, sera transféré dans le territoire de la Partie requérante.

2. Aux fins du présent article :

a) La personne transférée est maintenue en détention sur le territoire de la Partie requérante sauf si la Partie requise n'autorise sa mise en liberté;

b) Sauf accord contraire des deux autorités centrales, la Partie requérante remettra la personne transférée à la garde de la Partie requise dès que les circonstances le permet-

tront et, en tout cas, au plus tard à la date à laquelle elle aurait été remise en liberté sur le territoire de la Partie requise;

c) Il est tenu compte de la période que la personne transférée a passée en garde à vue dans la Partie requérante aux fins du décompte de la peine à purger dans la Partie requise.

Article 14. Signification des actes judiciaires

1. La Partie requise, conformément à sa législation, signifie les actes judiciaires qui lui sont transmis à cette fin par la Partie requérante.

2. Une demande visant à assurer la signification d'un document exigeant la comparution d'une personne sera effectuée à la Partie requérante au minimum 60 jours avant le jour prévu de la comparution. Dans les cas urgents, la Partie requise peut renoncer à cette obligation.

3. La signification peut être effectuée par simple transmission de l'assignation ou du rapport à la personne à qui s'adresse la signification. Si la Partie requérante le demande expressément, la signification de la personne sera effectuée par la Partie requise, dans les limites permises par son droit et de la manière demandée par la Partie requérante.

4. La Partie requise adresse à la Partie requérante une preuve de signification des actes, énonçant les faits, la méthode et la date de signification; il peut s'agir le cas échéant d'un reçu daté et signé par la personne destinataire. Si la signification ne peut être effectuée, la Partie requérante en est informée sans délai ainsi que des raisons.

Article 15. Perquisition et saisie

1. La Partie requise, dans la mesure autorisée par sa législation, effectue des demandes de perquisition, de saisie et de remise d'un matériel quelconque à la Partie requérante à des fins de preuve, sous réserve que les droits des tiers de bonne foi soient protégés.

2. La Partie requérante doit respecter toutes conditions imposées par la Partie requise relativement à tout matériel saisi qui est remis à la Partie requérante.

Article 16. Restitution de matériel à la Partie requise

Tout bien, y compris des dossiers ou documents originaux, remis à la Partie requérante en vertu de la présente Convention est retourné à la Partie requise le plus rapidement possible à moins que cette dernière ne renonce à son droit de retour.

Article 17. Assistance en matière de gel, saisie et confiscation

1. Les Parties se prêteront mutuellement assistance pour toutes les procédures engagées en vue d'identifier, rechercher, geler, saisir et confisquer les produits et les instruments de crime conformément au droit interne de la Partie requise.

2. Outre les dispositions prévues à l'article 5 de la présente Convention, toute demande d'assistance en matière de gel, de saisie et de confiscation comprendra également :

a) Les particularités de l'objet pour lequel la coopération est demandée;

b) Le lieu où est situé le bien;

c) Le rapport éventuellement existant entre le bien et les infractions;

d) Le détail des intérêts que le tiers ou les tiers possèdent dans le bien;

e) Une copie certifiée conforme de la décision de gel ou de saisie ou de la décision finale de confiscation décernée par le tribunal.

3. Les dispositions du présent article ne s'opposent en rien aux droits de tiers de bonne foi.

Article 18. Restitution des avoirs

1. Lorsqu'un délit a été commis et qu'une condamnation a été obtenue sur le territoire de la Partie requérante, les avoirs qui ont été saisis par la Partie requise peuvent être retournés à la Partie requérante à des fins de confiscation, conformément au droit interne de la Partie requise.

2. Les dispositions du présent article ne s'opposent en rien aux droits de tiers de bonne foi.

3. La restitution aura lieu dès qu'un jugement définitif aura été rendu sur le territoire de la Partie requérante.

Article 19. Restitution de fonds publics détournés

1. Si elle saisit ou confisque des avoirs qui constituent des fonds publics, que ces fonds aient été ou non blanchis, et ayant été détournés au préjudice de la Partie requérante, la Partie requise restituera les avoirs saisis ou confisqués, diminués des frais de réalisation occasionnés à la Partie requérante.

2. La restitution aura lieu dès qu'un jugement définitif aura été rendu sur le territoire de la Partie requérante.

Article 20. Authentification des documents justificatifs

1. Conformément à l'article 5 de la présente Convention, tous documents accompagnant une demande d'assistance sont admis comme éléments de preuve dans la Partie requise s'ils sont dûment authentifiés.

2. Un document est dûment authentifié aux fins de la présente Convention lorsqu'il se présente comme étant signé ou certifié par un juge ou un fonctionnaire compétent de la Partie requérante.

Article 21. Langue

Toute demande d'assistance ainsi que les documents qui l'accompagnent sont rédigés dans la langue de la Partie requérante et seront accompagnés d'une traduction dans la langue officielle de la Partie requise.

Article 22. Protection des données

1. Les données personnelles transférées d'une Partie à l'autre suite à l'exécution d'une demande faite dans le cadre de la présente Convention ne peuvent être utilisées par ladite Partie qu'aux fins suivantes :

a) Pour les procédures auxquelles s'applique la présente Convention;

b) Pour d'autres poursuites administratives et judiciaires directement liées aux procédures visées à l'alinéa (a);

c) Pour prévenir un grave danger menaçant de manière imminente la sécurité publique.

2. Ces données peuvent toutefois être utilisées à toute autre fin si un consentement préalable a été donné à cet effet par l'une des Parties à partir de laquelle le transfert des données a été effectué, ou par l'objet des données.

3. Toute Partie peut refuser de transférer des données à caractère personnel obtenues suite à l'exécution d'une demande faite dans le cadre de la présente Convention, lorsque ces données sont protégées en vertu de sa législation interne.

Article 23. Autres accords

La présente Convention n'affecte pas les obligations résultant d'autres traités ou arrangements dont les deux Parties sont signataires.

Article 24. Consultation

Sur la demande de l'une ou l'autre, les Parties se concerteront dans les meilleurs délais au sujet de l'interprétation, de l'application ou de la mise en œuvre de la présente Convention soit de façon générale, soit concernant un cas particulier.

Article 25. Application

1. Les demandes faites dans le cadre de la présente Convention peuvent s'appliquer aux infractions commises avant son entrée en vigueur.

2. La présente Convention s'appliquera :

a) En ce qui concerne le Royaume-Uni :

(i) À l'Angleterre et aux pays de Galles, à l'Écosse et à l'Irlande du Nord; et

(ii) À tout autre territoire (y compris l'île de Man et les îles de la Manche) dont le Royaume-Uni assure les relations internationales et auquel l'application de la présente

Convention aura été étendue moyennant accord entre Parties, sous réserve de toute modification technique éventuelle acceptée par les Parties et de la possibilité donnée à chaque Partie de mettre fin à cette extension territoriale moyennant préavis écrit de six mois adressé à l'autre par la voie diplomatique.

b) Et à la République algérienne démocratique et populaire.

Article 26. Ratification

La présente Convention est ratifiée conformément aux formalités constitutionnelles de chaque Partie.

Article 27. Entrée en vigueur

La présente Convention entrera en vigueur 30 jours à compter de l'échange des instruments de ratification.

Article 28. Amendement et dénonciation

1. Les Parties peuvent convenir de modifier la présente Convention, sous réserve que les mêmes procédures légales requises pour l'entrée en vigueur soient suivies.

2. Chacune des Parties pourra dénoncer le présent Traité.

3. La dénonciation prendra effet six mois après la date de cette notification écrite adressée par la voie diplomatique.

4. Les demandes effectuées avant cette notification écrite ou reçues pendant la période de notification de six mois seront traitées conformément à la présente Convention.

5. La présente Convention reste en vigueur jusqu'à sa dénonciation conformément au présent article.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé la présente Convention.

FAIT à Londres le 11 juillet 2006 en deux exemplaires originaux, en langues anglaise et arabe, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :

JOHN REID

Pour le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire :

TAYEB BELAIZ